مدير تربية حماة: لا نقص بالمدرسين ولا بالكتب... والمشكلة مع الوافدين فقط

| حماة- محمد أحمد خبازي

رغم انقضاء أكثر من شهر من العام الدراسي الجديد، لما تزل مدارس كثيرة في محافظة حماة بحاجة إلى مقاعد وكتب ومدرسين، وبشكل خاص كتب رياضيات ولغة إنكليزية ولغة عربية لطلاب الحادي عشر العلمي، وتاريخ وجغرافية ووطنية لطلاب الصف السابع، وغيرها، إضافة إلى مدرسين للعلوم العامة والفيزياء والكيمياء والرياضيات واللغة الفرنسية.

مدير التربية يحيى منجد نفى لـ«الوطن» وجود نقص بالمدرسين مؤكداً أنه تم استدراك النقص مع انطلاقة العام الدراسي، وتوزيع الكتب على الطلاب اكتمل بنسبة ١٠٠٪، ولكن المشكلة تكمن في الطلاب الوافدين من إدلب مؤخراً، الذين من المفترض أن يستلموا كتبهم من المدارس التي كانوا مسجلين فيها، مضيفاً: لا نملك لهم مخصصات، ومع ذلك نسجل أسماءهم لتأمين كتب لهم.

بالنسبة للمقاعد بيّن منجد أنه تم الطلب من الوزارة للتزويد بخشب لـ٦ آلاف مقعد ليصار إلى تصنيعها في ورشات المديرية الفنية.

وقال منجد: إن الواقع التربوي جيد في حماة ومناطقها فقد جلنا على العديد من المدارس في حماة ومصياف، وقد تبين أنها مستقرة.

وبلغة الأرقام بيّن منجد أن عدد المدارس المستثمرة هو ١٤٩٥ يداوم فيها ٤٠٣٩٠٢ طالب وطالبة وتلميذ وتلميذة أما غير المستثمرة أي المتضررة جزئياً أو كلياً بفعل الإرهاب، أو المشغولة كمراكز إيواء فيبلغ عددها ٥٦٦ مدرسة.

وأوضح منجد أنه بعد تحرير الجيش للريف الجنوبي والجنوبي الشرقي من الإرهاب عادت ١٣٢ مدرسة، والمدارس التي يصعب الوصول إليها كان لدينا ٢٣٤ مدرسة عاد منها ١٣٢ للخدمة ولكنها تحتاج إلى صيانة.

جلسة هادئة في مجلس الشعب

انتقاد «للنقل» لأدائها حول طريق خناصر وحجز الآليات

نواب يطالبون باستبدال عقوبة السجن بالغرامة المالية في مخالفات السرعة الزائدة

| محمد منار حميجو

طالب العديد من نواب مجلس الشعب بإعادة النظر في قانون السير وخصوصاً المادة المتعلقة بمخالفات السرعة الزائدة واستبدال العقوبة من السجن إلى الغرامة المالية، فاقترح النائب أحمد الكزبري المبادرة إلى أن يكون هناك إعداد مشروع قانون لتعديل المادة التي تخص هذا الموضوع.

وامتازت جلسة المجلس أمس بالهدوء وترأسها رامي صالح لليوم الثاني على التوالي لغياب رئيس المجلس ونائبه، فخصصت للحديث عن موضوعات مختلفة يطرحها النواب كان لوزارة النقل حصة لا بأس بها من الانتقاد.

وأيد النائب بطرس مرجانة زميله الكزبري الذي طالب بأن يكون هناك صك تشريعي يعده أعضاء في مجلس الشعب حول تعديل المادة المشار إليها، فأجابه رئيس الجلسة: النظام الداخلي لا يمنع من ذلك باتفاق عشرة أعضاء.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد مرجانة أن وزارة الداخلية ليس لديها مانع من تعديل هذه المادة ومن ثم التقت السلطتان التشريعية والتنفيذية في هذه الموضوع، مضيفاً: المبادرة طرحها الزميل الكزبري ونحن معه وسأكون أول الموقعين عليها.

ورأى مرجانة أنه من الأفضل أن يبادر مجلس الشعب إلى إصدار هذا الصك التشريعي، موضحاً أنه من الأسباب الموجبة لذلك المخالفات التي يتلقاها أصحاب السيارات وهم ليسوا على علم بها لأنها ترتكب من أشخاص آخرين يقودون سياراتهم.

من جهته كشف النائب آلان بكر أنه تلقى وعداً من رئيس الحكومة بتعديل المادة، مؤكداً أنه تمت إثارة هذه النقطة في أكثر من مداخلة تحت القبة وأن هناك ضغطاً شعبياً لتعديلها.

وفي تصريح لـ«الوطن» أضاف بطرس: نتيجة هذا الموضوع فوجئ المواطن أن عليه منع مغادرة على المراكز الحدودية لمجرد وجود مخالفة سير.

النقل في أعين نواب حلب

ووجه عدد من نواب حلب انتقاداً لاذعاً إلى وزارة النقل حول طريق خناصر إثريا فاعتبر مرجانة أن هناك تقصيراً بشكل كبير من الوزارة اتجاه تحسين وضع الطريق رغم أن الموضوع طرح منذ خمس سنوات تحت قبة المجلس ومبررات الوزارة ذهبت أحياناً إلى أنه طريق فرعي وتارة كانت المبررات أنه يتم العمل عليه ليكون طريقاً رئيسياً مركزياً.

وأضاف مرجانة: بكل الأحوال أصر على وزير النقل بأن يتخذ القرار بتحويل الطريق من فرعي إلى رئيسي ودولي وإعطائه الحد الأدنى من الميزات الفنية التي تعطى على أقل تقدير للطرق الفرعية.

من جهته أكد زميله عمر العاروب أن هناك يومياً حوادث على هذا الطريق والحكومة تتعامل معه كأنه يوصل بين قريتين أو طريق زراعي، مضيفاً: هذا الطريق يعتبر دولياً ويمر به يومياً ١٠٠ ألف.

ورأى العاروب أن الطريق البديل لخناصر يعتبر أسوأ منه فعرضه أربعة أمتار تغلب عليه الحفر وغير مؤهل، معرباً عن أمله أن يكون هناك اهتمام بالموضوع وحلب تستحق أن يكون لها طريق مؤهل كالعادة.

وتطرق نائب آخر إلى موضوع الحجوزات على الآليات في مديريات النقل، موضحاً أن المواطن يدور على كل المديريات لفك الحجز نتيجة تشابه الأسماء.

وحمل النائب وزارة النقل المسؤولية باعتبار أنها المعنية المباشرة في هذا الموضوع وليس لوزارة المالية علاقة في ذلك، مشيراً إلى أن هناك أخطاء غير مقبولة وبحاجة إلى معالجة سريعة.

وشدد النائب عيطان العيطان على ضرورة إلغاء الموافقات التي تصدر من المكتب الخاص في مجلس الوزراء الخاصة بالراغبين في الاستقالة، معتبراً أن هذا الموضوع يأخذ وقتاً طويلاً.

ورأى العيطان أن هذه الموافقات لا حاجة لها باعتبار أن الموظف معروف عنه كل التفاصيل ولا حاجة لأن يكون هناك دراسة جديدة حوله وخصوصاً الموظفين الذين بقوا على رأس عملهم أكثر من ٤٠ سنة.

من جهته رأى النائب معروف السباعي أنه لا تنسيق بين الوزارات فيما يتعلق بالوثائق الرسمية، ضارباً مثلاً دائرة تطلب لا حكم عليه من مواطن ثم دائرة أخرى تطلب الوثيقة ذاتها مشدداً على ضرورة إيجاد حل لهذه المسألة.

تنوعت الموضوعات التي طرحها الأعضاء في جلسة الأمس إلا أنه كان التركيز على الموضوعات التي تخص المواطنين وتمس حياتهم اليومية.

مديران عامان في مؤتمر علمي يفاجئان الحضور بخلافهما

مدير البحث العلمي: شبعنا تنظيراً..

ومدير الاستشعار: لا وجود لتخطيط إقليمي بلا استشعار

| قصي أحمد المحمد

أثارت كلمة مدير عام الهيئة العليا للبحث العلمي حسين صالح لغطاً أثناء افتتاح فعاليات المؤتمر العلمي «دور الاستشعار عن بعد والنظم الرافدة في مرحلة إعادة البناء والإعمار» عن تجاهل مدير الهيئة العامة للاستشعار عن بعد هيثم منيني لدور الهيئة العليا للبحث العلمي في التحضير للمؤتمر على اعتبارها شريكاً إستراتيجياً في التنظيم، واصفاً كل ما تحدث به منيني بـ«التنظير»، مطالباً بضرورة الوقوف عن الأبحاث العلمية وهو الأكثر فائدة في هذا المؤتمر، وموجهاً النقد لمنيني بحدّية لكونه أخفى دور الهيئة في كلمته ولم يحضر لها ذكراً، الأمر الذي أثار نوعاً من الاستغراب لدى الحاضرين، لتتحول قاعة المؤتمر إلى تساؤلات وهمسات ما بين الحضور عما يجري من حديث، وخاصة في ظل حضور رسمي على مستوى عربي ودولي.

وخلال افتتاحه فعاليات المؤتمر، أكّد مدير الهيئة العامة للاستشعار عن بعد هيثم منيني أهمية الوقوف عند التخطيط الإقليمي للتخفيف من الأضرار من أجل إعادة الإعمار في جميع المجالات لاسيما في البيئة والزراعة والموارد والبناء، مبيناً أنّه لا بد من إعادة بناء البيئة التي تضررت والمساحات التي خرجت عن الإنتاج والخدمة والبحث عن موارد مائية جديدة.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن أهمية التخطيط الإقليمي الذي يعتبر الاستشعار عن بعد والأنظمة الرافدة أهم أدواته، موضحاً أنّه لا وجود للتخطيط الإقليمي دون الاستشعار عن بعد، مشيراً إلى ضرورة أن يكون هناك تخطيط إقليمي في حال عدم وجوده. وأضاف خلال حديثه: لا بد من البحث والدراسة المستفيضة لموضوع العشوائيات التي كانت بؤراً أمنية وبيئة خصبة للإرهاب.

وأشار منيني إلى أنّ انعقاد المؤتمر جاء للوقوف على أبواب مرحلة جديدة وهي مرحلة إعادة الإعمار، موضحاً أنّ الهيئة منذ التأسيس هي على اطلاع وتواصل مع الدول، متلقية كل جديد فيما يخص موضوع الاستشعار عن بعد.

موضحاً أنّ الأزمة عابرة والعمل مستمر على تسخير العلوم والاستفادة منها في كامل القطاعات ذات الصلة، والاستفادة من هذه العلوم، بالرغم من تعذر الدراسات التقليدية و الميدانية في المناطق الساخنة خلال الأزمة، إلا أنّ الهيئة أخذت دورها في مجالات عدّة وبنت شراكات حقيقية مع جهات ووزارات عدّة منها الزراعة والنفط والموارد المائية والإدارة المحلية.

وبيّن مدير الهيئة الهدف الأساسي والاستراتيجي للهيئة هو الاستمرار بهذا التواصل وإتاحة الفرصة للجهات التي يمكن أن تستفيد من تقنيات الاستشعار عن بعد، مشيراً إلى أنّ ذلك يفرض تحديات تتطلب تظافر جهود كل المؤسسات والعمل على صيغة تكاملية ليأخذ كل دوره.

ومن جانبه، قال مدير عام الهيئة العليا للبحث العلمي حسين الصالح في كلمة له: «دائماً تعودنا أن نتكلم بشفافية، الشخص والإنسان المنظم والهيئة المنظمة لهذا المؤتمر هي الهيئة العليا للبحث العلمي، التي لم تذكر في كلمة مدير هيئة الاستشعار عن بعد»، وأضاف: « نجتمع هنا تحت مظلة الهيئة العليا للبحث العلمي التي هي الذراع العلمي البحثي في سورية، شعارنا أن يكون الموضوع عمليات وتجارب تطبيقية على أرض الواقع، وهو ما اتفقنا عليه جميعاً، ولكن لأضع الحقيقة أمامكم «شبعنا تنظيراً»، ولدينا الكثير من المحاضرات، الموضوع عرض تجارب عملية للاستفادة منها في إعادة الإعمار، كل ذلك ينطلق من السياسة الوطنية التي وضعها الباحثون السوريون وهي أكثر من ٣ آلاف بحث وهذا هو الموضوع ».

و أشار صالح في تصريح لـ«الوطن» إلى أنّ الهيئة العليا للبحث العلمي أوجدها السيد الرئيس كمظلة وطنية للبحث العلمي في سورية، وهي الذراع العلمي البحثي في أي مشكلة تهم البحث العلمي، مبيناً أنّ كل ما تم إعداده من محاور مستقاة من السياسة الوطنية للبحث العلمي التي أنجزتها الهيئة بالتعاون والتنسيق مع كل الجهات الوطنية العامة والخاصة.

وأشار صالح إلى أنّ موضوع المؤتمر مهم لأنه يتم به تفعيل هذه السياسة التي أصبحت بوصلة لا بد من الجميع التقيد بها لأن لها أهدافاً تخدم التنمية المستدامة ، مؤكّداً على أهمية احترام كل الأبحاث، إلا أنّ الأبحاث التي تهم السياسة الوطنية يجب دعمها والأخذ بها لأنه وضعها الباحثون السوريون لخدمة سورية».

وزير الاتصالات والتقانة علي الظفير أكّد لـ«الوطن» أهمية الاستشعار عن بعد وخاصة كون أهميته تزداد في الحروب والأزمات كونها تمكّن من مراقبة الأماكن التي لا يمكن الوصول إليها والحصول على البيانات المهمة عنها، مبيناً أنّه لا يوجد أي مرفق في الحياة أو مشروع تنموي أو أي وزارة أو قطاع لا يحتاج إلى الاستشعار عن بعد، فدراسة العشوائيات أو الغابات أو البيئة أو المناطق العمرانية كلها تحتاج تقنية الاستشعار عن بعد.

مبيناً أن هناك دوراً مهماً لتطبيقات الاستشعار عن بعد يمكن الاستفادة منها وسورية بأمس الحاجة لها، مؤكّداً أنّ الوزارة في صدد إنجاز هيكلية جديدة للهيئة لتأخذ دورها لتفعيلها في التنمية في كل القطاعات لتفادي تكرار الاستثمارات وهدر والوقت والجهد.

وأضاف: أهمية المؤتمر أنه جاء بعد انقطاع ثماني سنوات وخلاله سيتم عرض أوراق عمل وتوصيات لتنفّذ في الوزارات الأخرى المعنية، التي ستبدأ عملها مع الهيئة بما يفيد في مرحلة إعادة الإعمار.

موضحاً أنّ المؤتمر سيتناول عدّة محاور أهمها الاستشعار عن بعد والتخطيط الإقليمي والبيئي، والاستشعار عن بعد وتقدير الاحتياجات من الموارد الطبيعية والزراعية التي يمكن للتقنيات الاستشعار عن بعد أن تساعد في تحديد هذه الاحتياجات، والاستشعار عن بعد والأضرار الناجمة عن الأزمة وإعداد الخرائط الغرضية، ما يسهم في مساعدة جميع القطاعات لإعادة الإعمار والبناء.

وخلال حضوره افتتاح فعاليات المؤتمر، أكّد وزير السياحة بشر يازجي لـ«الوطن» على أهمية الاستشعار عن بعد وضرورة التعاون مع الهيئة العليا للاستشعار عن بعد، موضحاً أنّه يتم التحضير للتعاون مع الهيئة والتوقيع عليه سيكون قريباً، مبيناً أنّ التعاون يكون بما يفيد وزارة السياحة بمرحلة التخطيط إن كان على مستوى إقامة المشاريع السياحية أو فيما يخص موضوع الأملاك البحرية و توظيفها بالشكل الأمثل.

وأشار يازجي إلى أهمية التخطيط الإقليمي معتبراً التخطيط هو الأساس لبناء كل المشاريع، وهو بحاجة إلى الصور الفضائية لتحديد أماكن وتفاصيلها وفق خطة وزارة السياحة بناء على مخططات يمكن التنسيق بعدها مع هيئة التخطيط الإقليمي و التخطيط السياحي. معتبراً انعقاد مؤتمرات العلمية و الاقتصادية في سورية هو دليل على مرحلة التعافي.

عقد مؤتمر «دور الاستشعار عن بعد والنظم الرافدة في مرحلة إعادة البناء و الإعمار» بالتعاون بين الهيئة العامة للاستشعار عن بعد و الهيئة العليا لبحث العلمي وتحت رعاية وزير الاتصالات.